

كي بي إم جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠، مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦٧٤١١
الموقع الإلكتروني: kpmg.com/qa

تقرير التأكيد المحدود المستقل

إلى السادة المساهمين في فإن شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق.

تقرير حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، كما هي مطبقة وفقاً للمادة (٢) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ ("النظام")، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة فإن شركة زاد القابضة ش.م.ع.ق. ("الشركة") بتنفيذ مهمة تأكيد محدودة على تقييم مجلس الإدارة لما: (أ) إذا كان لدى الشركة عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات القواعد خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، ويشار إليهما معاً باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية:

- إعداد وعرض بيان حوكمة الشركات بصورة عادلة وفقاً للمعايير. وقد قام مجلس الإدارة بتقديم بيان حوكمة الشركات وتم تقديمه لكي بي إم جي به بتاريخ ٢٦ إبريل ٢٠٢٦ (الملحق ١)، وذلك لإدراجه كجزء من تقرير حوكمة الشركات السنوي.
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الخالي من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.
- منع واكتشاف حالات الغش، وتحديد وضمان وجود إجراءات معمول بها لدى الشركة للامتثال لنظامها الأساسي، وقواعد قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وضمان التزامها بنصوص بيان حوكمة الشركات.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد بيان حوكمة الشركات للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

تقرير التأكيد المحدود المستقل (تابع)

مسؤوليتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان حوكمة الشركات الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه في صيغة نتيجة تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان بيان حوكمة الشركات معروض بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعايير.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب منا تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنة المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لعملية الشركة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد القواعد وظروف المهمة الأخرى، واعتبارنا للمجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم أسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة بمواد القواعد والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد بيان حوكمة الشركات بغرض صياغة إجراءات تأكيد محدودة مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض تقديم استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل لبيان حوكمة الشركات.

وتضمنت مهمتنا أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة أسلوب الشركة في الالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بالقواعد، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد بيان حوكمة الشركات في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة الطرق والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد بيان حوكمة الشركات.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي كان من الممكن أن يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

تقرير التأكيد المحدود المستقل (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لنصوص اللائحة.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة بيان حوكمة الشركات، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة إجراءات جاهزة للالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما إذا كانت ملتزمة بالنظام؛
 - فحص الإثباتات المؤيدة المقدمة للتحقق من التزام الشركة بالقواعد؛ و
 - القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام متضمناً مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات وغيرها.
- كجزء من هذه المهمة، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من بيان حوكمة الشركات أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج بيان حوكمة الشركات منها.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركة ولكنها لا تتضمن بيان حوكمة الشركة وتقرير تأكيدنا المحدود عليه. لا يمتد استنتاجنا حول بيان حوكمة الشركة إلى المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بمهمتنا حول التقرير على بيان حوكمة الشركة فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه وعند القيام بذلك ينبغي دراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بصورة جوهرية مع بيان حوكمة الشركة أو معرفتنا التي حصلنا عليها في المهمة أو بخلاف ذلك يبدو عليها أنها قد تم تحريفها بصورة جوهرية.

لو توصلنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا بأدائه إلى أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر إلى أولئك المنوط بهم ضوابط الحوكمة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الخصوص.

خصائص وقيود بيان حوكمة الشركات

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الاجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان اجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بسجل للحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها.

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والامتثال للنظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الغش ولا يتم اكتشافها.

تم إعداد بيان حوكمة الشركات للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

المعايير

تتمثل معايير هذه المهمة في عمليات الشركة المتعلقة بالامتثال لنظامها الأساسي ولأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، والالتزام بأحكام القواعد.

الاستنتاج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، والإثبات الذي حصلنا عليه لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لا يعرض، من جميع الجوانب الجوهرية، بصورة عادلة وفقاً للمعايير الموضحة أعلاه، وذلك باستثناء حالة عدم الامتثال الواردة في بيان حوكمة الشركات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

تأكيد على أمور

(أ) نلفت الانتباه إلى الأمور الواردة في تقرير الإدارة حول حوكمة الشركة لسنة ٢٠٢٥، القسم ٢: المساهمون، القسم ٧: معاملات الأطراف ذات العلاقة، والقسم ١٠: مكافآت مجلس الإدارة،

(١) وفقاً للمادة رقم (٨) من النظام، تم اعتماد سياسات معاملات الأطراف ذات العلاقة والمكافآت والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، ولم يتم بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة عليها.

(٢) وفقاً للمادة رقم (٣٧) من النظام، لا يتضمن النظام الأساسي للشركة أحكاماً أو آليات محددة تتعلق بالمساهمين من الأقلية ومصالحهم وحقوقهم أو تلك التي تمس بملكية رأس مال الشركة.

(ب) نلفت الانتباه إلى بيان حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة، والذي يشير إلى مدونة حوكمة الشركات المدرجة بصيغتها المعدلة. وتمنح المدونة المعدلة الشركات المدرجة فترة سماح مدتها سنة واحدة لتحقيق الامتثال لأحكامها. وبناءً عليه، فإن تقييم مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ واستنتاجنا بشأنه قد تم إعدادهما استناداً إلى المدونة السابقة.

نتيجتنا غير معدلة فيما يتعلق بهذه الأمور.

تقييد استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في اللائحة. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو لا نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المعقول هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كلياً (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئياً، دون موافقتنا الخطية المسبقة.



جوبال بالاسوبرامينام

كي بي إم جي

سجل مراقبي الحسابات القطري رقم ٢٥١

مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:

سجل مراقبي الحسابات خارجي رقم ١٢٠١٥



٢٦ أبريل ٢٠٢٦

الدوحة

دولة قطر

الملحق (١): تقييم مجلس الإدارة للعمليات المعتمدة للامتثال لنظام الشركة الأساسي ولأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وكذلك الامتثال لأحكام النظام.